02

عدم المساواة
والأمن الغذائي

© NurPhoto via Reuters Connect

الرسائل الرئيسية

01 انعدام الأمن الغذائي يبقي الجيل المقبل حبيس عدم المساواة: الأطفال الذين يولدون لنساء يعانين من نقص الحديد هم أكثر عرضة للولادة المبكرة ولديهم وزن أقل عند الولادة.

02 تشهد المنطقة العربية تفاوتاً شديداً في الحصول على الأغذية الجيدة والمغذية؛ فيعاني 33.3 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي، وحوالي 28.4 في المائة من السمنة المفرطة.

03 يطال النقص التغذوي 11.9 في المائة من سكان المنطقة (53 مليون شخص)، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 9.3 في المائة.

04 تنتج المنطقة العربية أقل من نصف الغذاء الذي تستهلك.

05 يعاني ثلث النساء في سن الإنجاب في المنطقة العربية من فقر الدم.

06 تساهم الفيضانات والجفاف والتضخم المفرط والصراع والاحتلال في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين وليبيا واليمن.

07 في المنطقة العربية، يهدر كل فرد ما بين 76 و120 كيلوغراماً من الأغذية سنوياً، لكن بمعدلات متفاوتة بين البلدان؛ والأسر الثرية تهدر كميات أكثر من تلك التي تعيش تحت ظل الفقر.

08 يحصل جميع سكان دول مجلس التعاون الخليجي على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ولكن في أقل البلدان نمواً يحصل ثلثا السكان فقط على مياه الشرب وأقل من النصف على خدمات الصرف الصحي.

09 في الجزائر والجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب واليمن، يبلغ عدد الأسر المعيشية الفقيرة التي تعاني من فقدان الدخل بسبب المخاطر المناخية ضعف الأسر الغنية.

10 تنفق الأسرة العربية المتوسطة ثلث دخلها على الغذاء.

11 معدلات السمنة أعلى بين الإناث منها بين الرجال في المنطقة العربية.

02

عدم المساواة والأمن الغذائي

يُعرَّف الأمن الغذائي بأنه يتوفر «عندما تتوفر لجميع الناس الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذّية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة».

المصدر: FAO, https://www.fao.org/agrifood-economics/publications/detail/en/c/122100/.

ألف. مقدمة

على الرغم من التقدم الملحوظ نحو الحد من الجوع منذ مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996، لا يزال الملايين، في جميع أنحاء العالم، يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مع تفاوتات كبيرة بين البلدان والأسر. وفي المنطقة العربية، يزيد انتشار انعدام الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات، ويقل انتشاره في البلدان المرتفعة الدخل. وداخل البلدان، يشتدّ تعرّض الفئات الضعيفة، مثل اللاجئين والنساء والذين يعيشون في المناطق الريفية، لخطر انعدام الأمن الغذائي.

والعلاقة بين عدم المساواة والأمن الغذائي شديدة التعقيد ومتعددة الأوجه.

يستكشف هذا الفصل الترابط المذكور باستخدام إطار رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية[31]، ويحلل كيف تبرز أوجه لعدم المساواة في الركائز الأربع للأمن الغذائي: التوفر والحصول والاستفادة والاستقرار، ضمن المؤشرات المحددة في الإطار، وكيف تترجم إلى عدم مساواة في المؤشرات الأساسية لنتائج الأمن الغذائي (النقص التغذوي والسمنة وتجربة انعدام الأمن الغذائي). ويجري تحليل أوجه عدم المساواة على ثلاثة مستويات: بين البلدان؛ وبين الأسر؛ وداخل الأسرة الواحدة، وكيف ترسّخ أوجه عدم المساواة هذه بعضها بعضاً. ويوسّع الشكل 17 إطار رصد الأمن الغذائي لتحليل المؤشرات ذات الصلة من منظور عدم المساواة.

عدم المساواة في أسواق المواد الغذائية

تنبثق الروابط بين انعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة عن التوزيع غير المتكافئ للنفوذ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في إطاره العام، وكذلك من حيث كيفية صنع الغذاء وتوزيعه. على سبيل المثال، يُستبعد، في بلدان عديدة، صغار المنتجين من المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الغذائية الوطنية والعالمية مع أن هذه السياسات تؤثر عليهم. وعلى الصعيد العالمي، ثمة تركيز واضح لرؤوس الأموال وحصص السوق التي تتيح لشركات الأغذية الزراعية التأثير على أسعار المواد والمدخلات الغذائية وإمداداتها وجودتها. ويتمتع صانعو السياسات العالمية وأصحاب الشركات الخاصة بنفوذٍ كافٍ لعرقلة السياسات الغذائية، وللحيلولة دون تقاسم الملكية الفكرية.

وبات النفوذ على النظام الغذائي العالمي مركّزاً في أيدي هذه الشركات الآن إلى حد يمكّنها من البتّ في أنواع الأغذية التي تنتقل من المنتجين إلى المستهلكين، وفي كيفية حدوث ذلك. وتهيمن ثلاث شركات متعددة الجنسيات، هي مونسانتو ودوبونت وسينجينتا - على المعاملات التجارية العالمية المتعلقة بالبذور؛ وتتحكّم ثلاث شركات أخرى، هي ADM وبانج وكارجل، بمعظم تجارة الحبوب الدولية. ويسود بشأن هذا النظام تصوّر بأنه يماثل ساعة رملية: فما ينبته ملايين المزارعين في جميع أنحاء العالم يأكله كل شخص في العالم، لكن الواقع أن الغذاء بات، أكثر وأكثر، يُنقل «من المزرعة إلى المائدة» بواسطة عدد محدود من كبار موزعي السلع، والمورّدين، وتجار التجزئة، وشركات المعالجة والتعبئة والتغليف[أ].

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي المضاربون في المواد الغذائية دوراً كبيراً في تحديد أسعار المواد الغذائية على مستوى العالم. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تشير تقديرات الخبراء إلى أن أنشطة المضاربة غير الخاضعة للرقابة هي ما يزيد أسعار المواد الغذائية بما يتراوح بين 10 و25 في المائة[ب]. وحين يتسابق المضاربون إلى سوق الحبوب لدى تعرّض الطلب للصدمات، يتفاقم الشح وتتجه الأسعار نحو مزيد من الارتفاع.

ولفهم التغييرات العالمية في أسعار الأغذية، وكيف تبقي ديناميات عدم المساواة في النظم الغذائية، لا بد من تحليل كيفية تحقق الأرباح في أسواق المواد الغذائية، ودور اللوائح المالية.

أ https://www.globalhungerindex.org/issues-in-focus/2017.html.
ب Ashoka Mukpo, https://news.mongabay.com/2022/07/did-wall-street-play-a-role-in-this-years-wheat-price-crisis/, 2022.

باء. انعدام الأمن الغذائي من منظور المساواة

1. توفر الغذاء

الخطوة الأولى نحو تحقيق الأمن الغذائي هي الحفاظ على كميات كافية من الأغذية في بلد ما، إما عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد، بما في ذلك المساعدات الغذائية. وقد يُقاس توفر الغذاء في بلد ما باستخدام مجموع ما يتلقاه من إمدادات بالسعرات الحرارية، ويُحدد هذا المجموع بدوره، في المقام الأول، بعاملين: حجم الإنتاج الوطني للمواد الغذائية وقدرة البلد على استيراد هذه المواد. لا تنتج المنطقة العربية حالياً سوى نصف السعرات الحرارية التي تستهلكها، وتحول مصاعب جمّة دون زيادة إنتاجها الزراعي[32]، ما يجعل المنطقة شديدة الاعتماد على الواردات الغذائية، وشديدة التعرّض لتداعيات أي تغيير في الأسعار العالمية للمواد الغذائية. وتستورد المنطقة 61.4 في المائة من احتياجاتها من الحبوب التي تُعَدّ أهم مجموعة من مجموعات المواد الغذائية، ومصدراً رئيسياً للسعرات الحرارية[33]. يصف هذا القسم التحديات التي تواجه توفر الغذاء في المنطقة العربية، وما رُصِد من أوجه لعدم المساواة في جميع أبعاد توفر الغذاء.

الشكل 17. أوجه عدم المساواة وإطار رصد الأمن الغذائي

العلاقة بين الأمن الغذائي وعدم المساواة

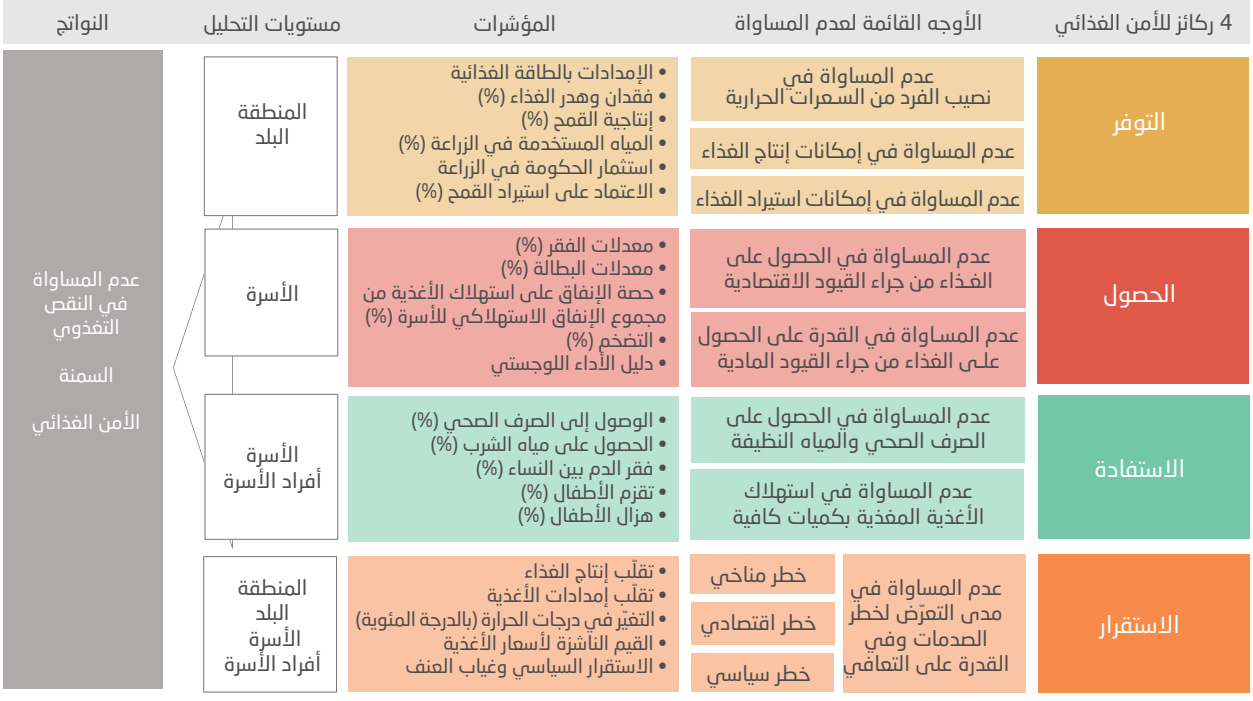

المصدر: تحليل من فريق الإسكوا.

• نصيب الفرد من السعرات الحرارية

تقدَّر كمية الغذاء المتوفرة على مستوى البلد من خلال حساب السعرات الحرارية المستمدّة من جميع الإمدادات الغذائية (الإنتاج الوطني والواردات مطروحاً منها الصادرات) كل يوم ولكل شخص، ويرصدها مؤشر الإمدادات بالطاقة الغذائية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة. وخلال الفترة 2019-2021، كان متوسط ما تحصل عليه المنطقة العربية من إمدادات بالطاقة الغذائية (3,048 كيلو كالوري للفرد كل يوم) أعلى من المتوسط العالمي (2,693 كيلو كالوري للفرد كل يوم)، لكن مع تباين كبير من بلد إلى آخر.

فيبلغ متوسط إمدادات السعرات الحرارية في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل أكثر من 3,200 سعرة حرارية للفرد في اليوم، ويقلّ المتوسط بنسبة 23.69 في المائة في البلدان التي تشهد نزاعات (2,442 سعرة حرارية للفرد في اليوم) وبنسبة 18.34 في المائة في أقل البلدان نمواً (2,613 سعرة حرارية لكل فرد في اليوم). وخلال الفترة 2010-2020، شهدت بلدان المنطقة تغييرات غير متكافئة في الإمدادات بالطاقة الغذائية. وكانت أعلى الزيادات في بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة 5 في المائة، وفي أقل البلدان نمواً بنسبة 7 في المائة. أما البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تشهد صراعات، فقد شهدت ركوداً أو انخفاضاً في مستويات السعرات الحرارية. كان أكبر الانخفاضات في الأردن (10- في المائة)، يليه اليمن (5- في المائة)، فلبنان (4- في المائة)، ثم مصر (3- في المائة)[34].

ولا يكفي مؤشر إمدادات الطاقة الغذائية لتقييم أمن توفر الغذاء في بلد ما، لأنه لا يأخذ في الاعتبار احتياجات السكان من السعرات الحرارية، ولا يأخذ في الحسبان الأغذية التي لا تستهلك بسبب الخسائر والهدر. ولهذا السبب، يُتمم التحليل عادة بمؤشر متوسط كفاية الإمدادات بالطاقة الغذائية الذي يقارن السعرات الحرارية المتوفرة بالاحتياجات المقدّرة

خسائر القمح الليّن والتمور في المغرب

تُعزى خسائر القمح الليّن في المغرب، بالدرجة الأولى، إلى القصور في ممارسات التخزين، بخسائر بنسبة 20 في المائة للتخزين تحت الأرض وخسائر تتراوح بين 10 و15 في المائة للتخزين في الغرف. وقصور ممارسات التخزين هو أيضاً السبب الرئيسي لما يُفسَد من التمور، فتقع خسائر بنسبة 20 في المائة للتخزين تحت الأرض، وخسائر تتراوح بين 10 و15 في المائة للتخزين في الغرف. وتُفسَد التمور أيضاً أثناء الزراعة والحصاد بسبب الحشرات (10 في المائة) والطيور (15 في المائة) وسوء ممارسات الحصاد (1-3 في المائة).

المصدر: ESCWA, https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/FLW_Morocco.pdf, 2022.

للسعرات الحرارية التي يحتاج سكان البلد إليها. وفي الفترة 2019-2021، بلغ متوسط كفاية الإمدادات بالطاقة الغذائية في المنطقة العربية 129.2 في المائة، أي أن الإمدادات بالطاقة الغذائية كانت أكثر بنحو 30 في المائة من المطلوب لنمط حياة صحي ونشط. إلا أن ثمة اختلافات كبيرة بين مجموعات البلدان، وبين البلدان أنفسها، فيبلغ المتوسط في البلدان التي تشهد صراعات 109 في المائة، وفي أقل البلدان نمواً 117 في المائة، أما بلدان مجلس التعاون الخليجي فتسجل 131 في المائة، وتسجل البلدان المتوسطة الدخل 143 في المائة[35].

وقد تُفسّر النتائج على مؤشري الإمدادات بالطاقة الغذائية ومتوسط كفاية الإمدادات بالطاقة الغذائية بأن المنطقة العربية لديها ما يكفي من الغذاء لجميع سكانها، ولكنّ هذه النتائج تخفي تفاوتات كبيرة في الحصول على الغذاء بين الفئات السكانية المختلفة، وتبيّن أن قدراً لا يستهان به من الغذاء قد لا يُستهلك أصلاً بسبب فقدانه في مختلف مراحل الإنتاج والنقل والتخزين، أو الهدر في الاستهلاك نفسه. وتشير التقديرات إلى أنّ حوالي ثلث الغذاء في المنطقة إما يُفقد أو يُهدر[36]. ويُطلَق على نقص كمية الأغذية أو نوعيتها على مستوى سلسلة التوريد اسم: "فقدان الأغذية"، أما الانخفاضات التي تحدث على مستويات البيع بالتجزئة والخدمات الغذائية ومن قبل المستهلكين فيُطلَق عليها اسم: "هدر الأغذية". وفي عام 2019، أشارت التقديرات إلى أن فقدان الأغذية في المنطقة العربية كان بمعدل 5.4 في المائة، مع ارتفاع للبلدان المتوسطة الدخل (6.9 في المائة)، وانخفاض في البلدان التي تشهد صراعات (4.4 في المائة) وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي (2 في المائة) وأقل البلدان نمواً (2.6 في المائة)[37].

وأما هدر الأغذية، فالبيانات الموثوقة عنه شحيحة، إلا أنّ التقديرات تشير إلى هدر يتراوح بين 76 و120 كيلوغراماً للفرد الواحد في السنة على مستوى الأسرة المعيشية في المنطقة العربية[38]. وتشير البيانات إلى ارتفاع معدلات هدر الأغذية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل، ولكن مع مستويات تباين عالية جداً بحيث لا تمكّن من استخلاص النتائج. وعلى مستوى الأسرة المعيشية، تُظهر الدراسات المتاحة أنّ الأسر الأكثر ثراء في كل بلد تهدر كمياتٍ أكبر من الأسر الفقيرة في البلد نفسه. على سبيل المثال، وجدت دراسة أُجريَت في مدينة الكوت في العراق أنّ الأسر ذات الدخل المرتفع تهدر، في المتوسط، 166 كيلوغراماً للفرد في السنة، مقارنة بحوالي 111 كيلوغراماً للفرد في السنة تهدرها الأسر ذات الدخل المنخفض[39].

• الإنتاج الغذائي

تنتج المنطقة العربية، في المتوسط، 40 في المائة من احتياجاتها من الحبوب، وبمعدلات مرتفعة في أقل البلدان نمواً، ومنخفضة لا تتجاوز 6 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي[40]. وتساهم عوامل عديدة في محدودية الإنتاج الغذائي الوطني، وتشمل انخفاض الإنتاجية الزراعية، وشح المياه، والمساحات المحدودة نسبياً من التربة الخصبة. إلا أن هذه التحديات لا تبرز في جميع البلدان العربية بالقدر نفسه؛ وتتباين إمكانات مواجهة هذه التحديات من بلد إلى آخر.

دمّر الصراع المديد في السودان البنى الأساسية، وخفّض إنتاجية البلد، وقلّص قدرته على الاستثمار في مشاريع جديدة وإيجاد فرص عمل وزيادة دخل الناس. كما زاد الصراع من اعتماد البلد على البلدان الأخرى ووسّع الفجوة بين السودان والبلدان المجاورة.

المصدر: جمال النيل، نائب وزير التنمية الاجتماعية، السودان.

انخفاض الإنتاجية الزراعية

لا تزال المحاصيل المنتجة محلياً منخفضة، وتقلّ بنسبة 20 في المائة عن طاقات الإنتاج في بلدان المنطقة[41]. وتنتج البلدان المتوسطة الدخل ما يقرب من 65 في المائة من الحبوب في المنطقة، وقد حققت خلال السنوات الأخيرة زيادات في المحاصيل أعلى بكثير من البلدان التي تشهد صراعات أو أقل البلدان نمواً أو بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويعزى ارتفاع الأداء بمعظمه إلى مصر، بسبب انتشار استخدام شبكات الري. وفي أقل البلدان نمواً، لا تشكل المحاصيل إلا جزءاً بسيطاً مما يتحقق في أماكن أخرى؛ وبقيت الغلة على حالها، منخفضة وبنسبة 50 في المائة أو أقل من طاقات الإنتاج في هذه البلدان.

شحّ المياه

يخصَّص أكثر من نصف موارد المياه المتجددة في المنطقة العربية للقطاع الزراعي، لكن ثمة تفاوتات كبيرة بين البلدان. وبلغت الاستفادة الحالية في السودان والصومال والعراق وموريتانيا واليمن أكثر من 90 في المائة، وبالمقابل فهي أقل من 40 في المائة في البحرين وجيبوتي وقطر ولبنان. وتتفاقم مشكلة شحّ المياه بسبب تدني إنتاجية استخدام المياه الناجم عن ممارسات الري المُهدرة وقلة الاستثمار في البنى الأساسية.

محدودية توفر الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة

المنطقة العربية في غاية الجفاف، وتصنَّف 95 في المائة من أراضيها بأنها شديدة الجفاف. ويأتي التوسّع الحضري وتدهور الأراضي على المساحات الخصبة الشحيحة أصلاً، وباتت اليوم 73 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة تعاني من التدهور. وتشمل المناطق التي تشتدّ عليها مخاطر التدهور: الجبال في لبنان واليمن؛ والسهول الساحلية المعرّضة لتسرّب مياه البحر كما في قطاع غزة أو دلتا النيل؛ وزحف التصحّر في السودان وشبه الجزيرة العربية؛ والتملّح في وادي الأردن. وكذلك، فإن تحات التربة الناجم عن انحسار الغطاء النباتي هو أحد أسباب تدهور الأراضي. وقد برزت هذه الظاهرة في الفترة الأخيرة، ولا سيما في جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن، التي تراجعت فيها مساحات الأراضي الخصبة بنسبة 33 في المائة خلال الفترة 1998-2006[42].

وعلى مستوى الأسر المعيشية، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يشكل القطاع الزراعي مصدراً أساسياً للدخل والأمن الغذائي بالنسبة إلى السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية، الذين يمثّلون 41 في المائة من مجموع سكان المنطقة[43]. ونسبة العاملين في الزراعة أعلى بكثير في الصومال (80 في المائة) والسودان (38 في المائة) وجزر القمر (34 في المائة) والمغرب (33 في المائة) منها في بلدان مجلس التعاون الخليجي مثل الإمارات العربية المتحدة (1 في المائة) والبحرين (1 في المائة) وقطر (1 في المائة).

وتستحوذ الأسر المزارعة على نسبة تتراوح بين 75 و85 في المائة من حيازات الأراضي الزراعية في المنطقة، وتمارس هذه الأسر الزراعة بسُبُل تقليدية بعلية، وعلى نطاق صغير. وأفاد ما يصل إلى ثلاثة أرباع من الأفراد في هذه الأسر بأنهم يضطرون إلى العمل في أنشطة خارج المزرعة للحصول على مداخيل إضافية تلبي احتياجاتهم[44]. وهذا المنحى هو على نقيض ما يتحقق بوجود مزارع تجارية عالية الإنتاجية تعتمد

سُبُل الزراعة الآلية. وتنبثق هذه التفرقة في نُظُم الإنتاج الزراعي عن أوجه هيكلية لعدم المساواة، تشمل الحصول على الأراضي وعلى المدخلات الزراعية.

وتشير التقديرات إلى أنّ 84 في المائة من المزارع في جميع أنحاء العالم مملوكة لمزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة لديهم أقل من هيكتارين من الأراضي، وأنّ صغار المزارعين هؤلاء ينتجون 35 في المائة من الأغذية في العالم مع أنهم لا يمتلكون إلا 12 في المائة من الأراضي الزراعية[45]. وبالمقابل، تدير أكبر 1 في المائة من المزارع أكثر من 70 في المائة من الأراضي الزراعية في العالم. وتوزيع أحجام المزارع في المنطقة العربية هو من بين الأقل مساواةً في العالم، فحوالي 80 في المائة من المزارع تمتلك فقط 20 في المائة من الأراضي الزراعية، في حين تمتلك 10 في المائة من المزارع 60 في المائة من الأراضي الزراعية[46]. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الفئات التي تعيش في ظل الهشاشة، ولا سيما الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، أقل احتمالاً لتملك الأراضي الزراعية. وتقلّ نسبة النساء اللواتي يمتلكن أراضٍ في المنطقة العربية عن 10 في المائة في معظم البلدان التي تتاح عنها بيانات، مثل المملكة العربية السعودية (0.80 في المائة) والأردن (3 في المائة) والجزائر (4.10 في المائة) والمغرب (4.40 في المائة) ومصر (5.20 في المائة). والاستثناء الوحيد لهذه الظاهرة هي جزر القمر (32.60 في المائة)[47].

ويبرز وجهٌ آخر لعدم المساواة في الحصول على المدخلات الزراعية، حيث أنّ الحيازات الزراعية الصغيرة تستخدم بدرجة أقلّ الأسمدة والبذور المعتمدة، والآلات الزراعية وتكنولوجيات الري المتقدمة، مقارنةً بالحيازات الكبيرة، ما يؤدي إلى انخفاض نسبي في محاصيلها، وبالتالي إلى انخفاض في مداخيل أصحابها. وتلاحَظ أيضاً اختلافات في استخدام المدخلات بين البلدان، حيث تستهلك الجمهورية العربية السورية والسودان أقل من 10 كيلوغرامات من الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة بينما تستهلك البحرين والكويت أكثر من 1,000 كيلوغرام لكل هكتار[48]. وكذلك ليس لدى الصومال إلا 12 جراراً لكل 100 كيلومتر مربع، مقارنة بحوالي 400 جرار في مصر[49]. وليس لدى أشدّ المزارعين هشاشة إلا وصول محدود إلى المعلومات المتصلة بالممارسات الزراعية والمنتجات المالية، كالائتمان والتأمين، ما يساهم في إدامة أوجه عدم المساواة القائمة.

• التجارة

تدفع الحواجز المادية والبيئية التي تعوق إنتاج الغذاء محلياً معظم بلدان المنطقة العربية إلى الاعتماد بشدّة على أسواق الأغذية العالمية لتلبية احتياجاتها الغذائية. وما لم تعالَج هذه الحواجز، من غير المرجّح أن يخفّ هذا الاعتماد. لذلك، تبقى الواردات من السلع الغذائية الاستراتيجية ركيزةً لضمان توفر القدر الكافي من الغذاء، إلا أنّ التفاوت كبير بين البلدان من حيث الاعتماد على الواردات، وكذلك من حيث ما يُحدِق بها من خطر عدم القدرة على الحفاظ على الواردات الغذائية لفترة طويلة. وبالنسبة إلى الحبوب، وهي سلعة حيوية للأمن الغذائي، كانت نسبة الاعتماد على الواردات في الفترة 2018-2020 أعلى من 90 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكذلك في الأردن وجيبوتي وليبيا واليمن، وبالمقابل كان أقل من 50 في المائة في معظم أقل البلدان نمواً وفي مصر[50]. وبالنظر إلى النمو السكاني المتوقع والإنتاجية الزراعية الحالية، تشير التقديرات إلى تزايد العجز في تجارة الأغذية في المنطقة خلال السنوات المقبلة[51].

والبلدان التي تعاني من عجز تجاري إجمالي ونسبة عالية من الواردات الغذائية قد تشهد تضاؤلاً في احتياطياتها من العملات الأجنبية ومصاعب في الحفاظ على مستويات الواردات الغذائية، لا سيما عندما ترتفع الأسعار العالمية وتضطرب سلاسل الإمداد الدولية. وخلال الفترة 2018-2020، بلغ متوسط حصة الواردات الغذائية من إجمالي الصادرات السلعية للمنطقة العربية 10.6 في المائة، ولكن بمعدلات كبيرة للغاية في البلدان الفقيرة، مثل الصومال (409 في المائة) وجزر القمر (292 في المائة) واليمن (225 في المائة). وتسجل بعض البلدان المصدرة للنفط معدلات أقل من المتوسط العالمي، مثل قطر (4 في المائة) والإمارات العربية المتحدة (5 في المائة)[52].

وثمة علاقة معقدة بين التجارة وعدم المساواة. فمن ناحية، في وسع زيادة التجارة الدولية أن تحد من أوجه عدم المساواة

يعتقد أعضاء فريق خبراء الإسكوا المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية أن ثمة أوجه لعدم المساواة في الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي: التوفر والحصول والاستفادة والاستقرار. وقد تسبّبت التداعيات الاقتصادية لأزمة كوفيد-19، وخاصة البطالة، في ضغوط إضافية منذ عام 2020، في حين أعاقت الحرب في أوكرانيا سلسلة استراتيجية بالغة الأهمية للإمدادات الغذائية في المنطقة العربية، وتسبّبت في ضائقة اقتصادية خانقة، وزيادات حادة في أسعار المواد الغذائية. ونتيجة لذلك، يجد الذين يعيشون تحت ظل الفقر والهشاشة مصاعب جمّة في الحصول على الغذاء الكافي بسبب انخفاض القوة الشرائية لمداخيلهم. والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي لا تتمتع بالكفاءة اللازمة للتأكد من عدم إهمال أحد.

أعضاء فريق خبراء الإسكوا المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية

بين البلدان، وإيجاد فرص العمل، ورفع مستويات المعيشة. ومن ناحية أخرى، قد تزيد التجارة أوجه عدم المساواة داخل البلدان، حيث ترتفع المداخيل في أعلى سلّم توزيع الثروة، وتبقى على حالها في أدنى درجات السلّم[53]. ففي داخل البلدان، تُفيد زيادة التجارة الدولية، عموماً، كلاً من المستهلكين والقطاعات المنتِجة الموجهة نحو التصدير، وأما الزراعة في الحيازات الصغيرة، فقد يعاني العاملون فيها من انخفاض الدخل والأجور، وتقلّص فرص العمل بسبب قصور الأسواق واختلالاتها[54]. والحاصل أن التجارة قد تساهم في عدم المساواة في إنتاج الأغذية ما لم تعتمد سياسات هادفة، مثل إنشاء تعاونيات المزارعين، والتوجه نحو الزراعة التعاقدية، وتحسين البنى الأساسية للنقل، واعتماد سياسات تشجّع على استهلاك المنتجات ذات القنوات التسويقية القصيرة[55].

2. الحصول على الغذاء

لا يقتصر الأمن الغذائي على ضمان إنتاج أو استيراد ما يكفي من الغذاء إلى بلد ما، بل يشمل ضمان حصول جميع السكان على الإمكانات الاقتصادية والمادية اللازمة للحصول على الغذاء. وذكر أمارتيا سين، في كتابه حول الفقر والمجاعات، أنّ بعض أسوأ المجاعات قد حدث رغم عدم حصول انخفاض كبير في كمية الغذاء المتوفرة للفرد، ما يدل على أن التحدي الأصعب ليس، غالباً، في توفر ما يكفي من الغذاء، بل في الحصول على الغذاء.

وفي معظم البلدان، ترتبط أوجه عدم المساواة في الحصول على الغذاء ارتباطاً وثيقاً بتباين الدخل، وتتأثر بشدة بظروف الاقتصاد الكلي مثل معدلات البطالة والتضخم. وبالنسبة إلى مناطق الصراع، قد يشكّل الحصول المادي على الغذاء عائقاً هاماً.

• الفقر وعدم المساواة والحصول على الغذاء

في الوقت الحاضر، تحول العوامل الاقتصادية دون حصول الملايين في المنطقة العربية على نظام غذائي صحي. وتشتدّ حدة هذه المشكلة في بلدان مثل السودان وموريتانيا، حيث لا يستطيع 91.80 في المائة من سكان السودان و60.70 في المائة من سكان موريتانيا تحمّل تكاليف تناول الطعام الصحي[56].

ولا شك في أهمية النمو الاقتصادي لتحسين الحصول على الغذاء في المنطقة، لكنه ليس العامل الوحيد. فديناميات عدم المساواة في بلد ما قد تحول دون جني الفئات الأشد

النساء في المناطق الريفية والأمن الغذائي

للنساء دورٌ أساسي في تحقيق الأمن الغذائي، إذ يشاركن في جميع مراحل نُظُم إنتاج الغذاء، من الزراعة إلى إعداد الأغذية فالتسويق وصولاً إلى الاستهلاك المنزلي. وعلى الرغم من أن النساء في المناطق الريفية يشكّلن نسبة كبيرة من القوى العاملة الزراعية في المنطقة العربية، ليست ظروف العمل المتاحة لهن مساوية لظروف عمل الرجال: فأجورهن أقل، وقد يغلب على وظائفهن الطابع غير المنتظم ولا النظامي، أو قد يتطلب عملهن مهارات منخفضة. والنساء هن أيضاً الأرجح لأن يتحملن حصة غير متناسبة من أعباء الرعاية غير المدفوعة الأجر. وعلى الصعيد العالمي، تكسب النساء العاملات في النُظُم الغذائية 82 سنتاً أمريكياً مقابل كل دولار يكسبه الرجال[أ]. وعلاوة على ذلك، فإن حصتهن من ملكية الأراضي أقل من حصة الرجال بكثير، ففي معظم البلدان العربية التي تتاح عنها بيانات، 96 في المائة من مالكي الأراضي هم من الذكور[ب]. وتعزز ديناميات الفقر أوجه عدم المساواة بين الجنسين، إذ تحدّ من فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والصرف الصحي والخدمات الأساسية الأخرى المتاحة للنساء في المناطق الريفية. وتشير التقديرات الواردة في تقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام 2023 إلى أنّ الحد من عدم المساواة بين الجنسين في النُظُم الغذائية العالمية سيترجَم إلى ربح إضافي بقيمة 3 ملايين دولار ويحدّ من انعدام الأمن الغذائي بالنسبة إلى 45 مليون شخص[ج].

أ. FAO, https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc5343en, 2023.
ب. بيانات البنك الدولي. http://info.worldbank.org/governance/wgi/.
ج. FAO, https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc5343en, 2023.

فقراً وتهميشاً لمكاسب الرخاء الاقتصادي، مع أنها تتحمل قدراً لا يستهان به من التكاليف. ومع غياب السياسات الاجتماعية المصمّمة لمعالجة عدم المساواة، قد يشتدّ تعرّض الأسر المعيشية الفقيرة لخطر انعدام الأمن الغذائي مع محدودية قدرتها على استيعاب الصدمات وانعزالها عن النشاط الاقتصادي. وانعدام الأمن الغذائي بدرجة شديدة الحدة أوسع انتشاراً بثلاث مرات في البلدان التي تعاني من ارتفاع عدم المساواة في الدخل (21 في المائة) منه في البلدان حيث ينخفض انتشار عدم المساواة في الدخل (7 في المائة)؛ ويزيد الأثر بنسبة 20 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل[57].

ويبيّن مسح الباروميتر العربي للفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى تموز/يوليو 2022، الذي شمل 12 بلداً في المنطقة، وجود علاقة مباشرة بين عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي. وأفاد ما يقرب من نصف المشاركين في العينة أن الطعام نفد عندهم وأنهم لا يمتلكون المال الكافي لشراء المزيد؛ وترتبط تجربتهم ارتباطاً وثيقاً بالحصول على دخل شهري أقل من قيمة الوسيط للمعاشات في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت نسبة 60 في المائة من الأسر المعيشية أن دخلها لا يغطي نفقاتها الأساسية، وأفادت نسبة 76 في المائة بأنها لا تمتلك أي مدخرات. وتحدّ هذه العوامل بشدة من قدرة الأسر المعيشية على استيعاب الصدمات الاقتصادية والحفاظ على مستويات ثابتة من استهلاك الأغذية[58].

وأثرُ الافتقار إلى الدخل والأمن الغذائي أشدّ على بعض الفئات الاجتماعية والديمغرافية، مثل سكان المناطق الريفية، والنساء، وغير ذلك من الفئات التي تعيش في ظل الهشاشة. وفي الفجوة بين الريف والحضر تفسيرٌ لبعض أوجه عدم المساواة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل[59]. وفي عام 2018، بلغ عدد سكان المناطق الريفية في المنطقة العربية حوالي 174 مليون شخص، أي أكثر بقليل من 40 في المائة من السكان. وترتفع النسبة في السودان ومصر واليمن لتصل إلى 75 في المائة. ولا تزال المناطق الريفية، بمعظمها فقيرة نسبياً، ويبلغ متوسط الفقر في المناطق الريفية في البلدان العربية حوالي 34 في المائة،

لكنّ معدلات البلدان تتراوح بين 8 في المائة في تونس و80 في المائة في السودان. ويمارس حوالي ثلثي المزارعين أساليب زراعية منخفضة الغلّة وشديدة الاعتماد على موارد طبيعية هشة، مثل الزراعة البعلية والرعوية. ويشتدّ الفقر في المناطق الريفية حين يقترن بعوامل هشاشة أخرى، كما هي حال الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، والتي ليس لديها أي أراضٍ، والشديدة التعرّض لتقلّبات المناخ.

• العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الحصول على الغذاء

بالإضافة إلى الأوجه العامة لعدم المساواة في الدخل، تؤثر عوامل اقتصادية هامة، كالتضخم وارتفاع معدلات البطالة، على حصول أفقر شرائح السكان على الغذاء.

وفي عام 2021، بلغ متوسط البطالة في المنطقة العربية 12.4 في المائة، أي ضعف المتوسط العالمي (6.2 في المائة)، ولكن مع تباين كبير من مجموعة بلدان إلى أخرى. فتسجل بلدان مجلس التعاون الخليجي معدلات بطالة منخفضة (5.6 في المائة)، بل وهي مصدر لفرص العمل بالنسبة إلى المهاجرين من البلدان المجاورة. وبالمقابل، تسجل أقل البلدان نمواً أعلى مستويات البطالة (19.3 في المائة). وداخل البلدان، لا توزّع فرص العمل على قدم المساواة، فترتفع مستويات البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين. وفي عام 2020، كان 35.6 في المائة من الشباب في المنطقة خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 23.3 في المائة. وكانت مشاركة النساء في القوى العاملة أقل بكثير من المتوسط العالمي، فبلغ معدل مشاركتهن في المنطقة 19.43 في المائة مقارنة بمتوسط عالمي بنسبة 46.18 في المائة[60].

وقد تؤثر البطالة والعمالة الناقصة بشدة على واقع الأمن الغذائي في البلدان التي ليست لديها إلا سياسات محدودة للضمان الاجتماعي، والتي هي أيضاً الأشدّ تضرراً من الفقر. وتفاقم البطالة بشدة تبعات عدم المساواة في الدخل على الأمن الغذائي[61]. وتُظهر بيانات مسح الباروميتر العربي، من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى تموز/يوليو 2022، ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي بين العاطلين عن العمل مقارنةً بالذين يعملون حالياً[62].

وأثّرت عوامل هيكلية، مثل ارتفاع مستويات التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي بسبب أزمة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، بشدة على الأمن الغذائي للبلدان والأسر ذات الدخل المنخفض. وعادة ما تكون أقل البلدان نمواً هي أشد عرضة لتغيّرات الأسعار العالمية التي تطالها بسرعة أكبر من الاقتصادات المتقدمة بسبب سلاسل التوريد الأقصر. وفي الوقت الحاضر، تسجل بلدان مجلس التعاون الخليجي مستويات معتدلة للغاية من التضخم، وهي أقل من المتوسط العالمي. وتسجل البلدان المنخفضة الدخل مستويات تضخم أعلى. ويتّخذ الوضع منحىً حاداً في لبنان، حيث بلغ معدل التضخم 154.8 في المائة في عام 2021، وكذلك في السودان، إذ بلغ التضخم 382.8 في المائة. ويشتد تعرّض الصومال وموريتانيا واليمن لخطر تراكم أزمات الديون والأمن الغذائي[63].

والتقلّبات في أسعار المواد الغذائية قد تحدّ من قدرة السكان على الحصول على الغذاء الذي يحتاجون إليه، ولا سيما الأسر ذات الدخل المنخفض التي تنفق نسبة

الشكل 18. العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحصة الدخل المنفق على الغذاء، 2018

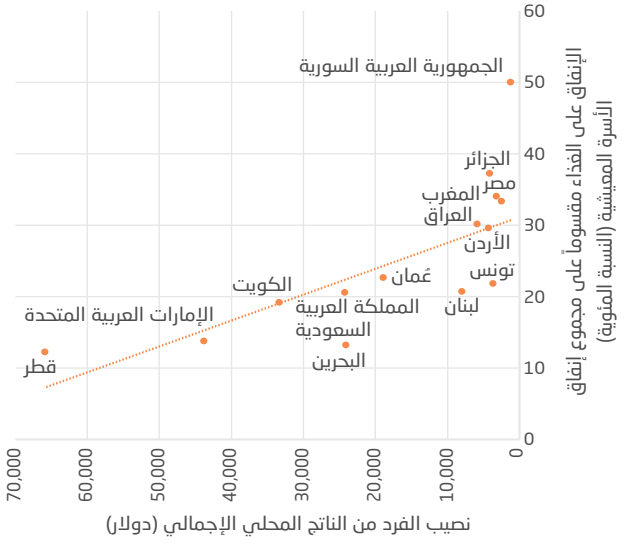

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من إحصاءات البنك الدولي ومن Knoema.

كبيرة من دخلها على الغذاء، وليس لديها إلا قدرة محدودة على استيعاب الصدمات. وفي عام 2018، بلغ متوسط إنفاق الأسر العربية على الغذاء 31.3 في المائة، لكن مع تباين كبير من مجموعة سكان إلى أخرى؛ فأنفق مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي 19 في المائة من دخلهم على الغذاء، مقارنة بنسبة 50 في المائة في الجمهورية العربية السورية[64].

وداخل البلدان، تزيد النسبة من الدخل التي ينفقها الأشدّ فقراً على الغذاء بكثير على النسبة التي ينفقها الأغنياء. وفي مصر في عام 2020، شكّل الإنفاق الغذائي 40.55 في المائة من ميزانية الذين يعيشون في فقر، مقارنة بنسبة 13.37 في المائة فقط من ميزانية الأغنياء[65]. وكذلك الحال في دولة فلسطين، حيث شكل الغذاء 35.42 في المائة من نفقات الأسر عند الـ 10 في المائة الأدنى على سلّم الدخل، في حين أنفقت الأسر الغنية 20.59 في المائة فقط من مجموع دخلها[66]. ولأن الأجور ترتفع عادة بوتيرة أبطأ من الأسعار، من المرجح أن تكون الأسر التي تنفق حصة مرتفعة من دخلها على الغذاء أشدّ عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي.

• العوامل المادية التي تحدّ من الحصول على الغذاء

على الرغم من أنّ معظم بلدان المنطقة العربية لديها ما يكفي من الغذاء على الصعيد الوطني، قد لا تتمكن بعض شرائح السكان من الحصول مادياً على هذا الغذاء. ويرتبط الحصول المادي بحالة البنى الأساسية والنظم اللوجستية للبلد، وما إذا كانت المنتجات الأساسية تصل إلى جميع الفئات السكانية وجميع مناطق البلد. وقد يصعب الحصول المادي على سكان المناطق الريفية، أو على سكان البلدان التي تشهد صراعاً أو احتلالاً إذ تتعطل سلاسل الإمداد بفعل الضرر اللاحق بالبنى الأساسية، أو على سكان البلدان التي يتدفق إليها اللاجئون فجأة مع محدودية في البنى الأساسية المتوفرة لدعمهم. وعلى جميع الأحوال، غالباً ما يكون السكان الذين يعيشون في ظل الفقر والهشاشة هم الأشدّ عرضة للقصور في الحصول على الغذاء.

وأهم العوامل التي تيسّر وصول الجميع إلى الغذاء هي البنى الأساسية المحدّثة والعملية اللوجستية التي تعمل بكفاءة. ويقيّم دليل الأداء اللوجستي كفاءة عمليات

الصراع والاحتلال: تهديد لاستقرار فرص الحصول على الغذاء

تتعدد في اليمن القيود التي تثقل حركة الواردات الغذائية والنقل. فالقيود التي يتسبّب بها الصراع أدت إلى تراجع حركة المرور في ميناء الحديدة، ما وضع ضغوطاً إضافية على ميناء عدن، حيث يجري التعامل مع أعداد متزايدة من حاويات المواد المستوردة. هذا، ويستغرق النقل البري من عدن إلى صنعاء ما بين ستة إلى تسعة أيام، ويمرّ بنقاط تفتيش عدة، علماً أنه كان يستغرق يوماً واحداً فقط قبل الحرب. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي تضارب اللوائح التي وضعتها الحكومة اليمنية مع تلك التي وضعتها حركة «أنصار الله» الحوثية إلى ازدواج ضريبي على السلع، وإجراءات بيروقراطية مضاعفة، ما يعقّد العمليات على التجارة[أ].

ولا تختلف الحال كثيراً في دولة فلسطين، حيث أغلقت إسرائيل ميناءي صوفا وكارني في قطاع غزة، ما حدّ بشدة وصول القطاع إلى التجارة الدولية. وباتت بوابة صلاح الدين هي المدخل الوحيد للبضائع الدولية، إلا أنّ الحكومة الإسرائيلية تُخضِعها لقيود صارمة وعمليات بيروقراطية مشدّدة، وأدت هذه الممارسات إلى انخفاض الحجم الإجمالي لحمولات الشاحنات التي تدخل إلى قطاع غزة بنسبة 30 في المائة خلال الفترة 2007-2022[ب].

[أ] ACAPS, https://www.acaps.org/sites/acaps/files/products/files/20201216_acaps_yemen_analysis_hub_food_supply_chain_0.pdf, 2020.

[ب] ACAPS, https://www.acaps.org/sites/acaps/files/products/files/20230110_acaps_rat_briefing_note_palestine_flooding_in_gaza.pdf, 2023.

التخليص، وجودة البنى الأساسية للنقل والخدمات، وأنظمة التتبّع القائمة، وتوقيت الشحنات، وأداء المنطقة العربية على هذا المؤشر ضعيف إجمالاً، بمتوسط درجات لا يتجاوز 2.6 على 5. والمتوسط في بلدان مجلس التعاون الخليجي هو 3.2، ويزيد على المتوسط العالمي البالغ 2.9، وأما البلدان التي تشهد صراعات فتسجل أدنى الدرجات في المنطقة العربية، بمتوسط 2.2 فقط[67]. وبروز حوائل على العمليات اللوجستية يعني، غالباً، أن المناطق الحضرية تتمتع بوصول أفضل من المناطق الريفية إلى الأسواق، وإلى تنوع أكبر في المنتجات الغذائية، ما يوسّع فجوة عدم المساواة بين الريف والحضر. لكن حتى المناطق الحضرية التي لا تعاني من أي مصاعب في الإمداد بالأغذية قد تواجه تحديات أخرى، مثل الكلفة المرتفعة للمنتجات المغذية.

وللأحداث العالمية وقعٌ جسيم على الحصول المادي على الغذاء. فقد تسبّبت جائحة كوفيد-19 في معاناة العديد من البلدان من نقص في المواد الغذائية الرئيسية بسبب اضطرابات سلسلة التوريد الدولية، وانقطاع الإنتاج، وسلوكيات اكتناز الأغذية. وتؤثر هذه الاضطرابات بشكل غير متناسب على الفقراء في المناطق الحضرية، الذين يشتدّ اعتمادهم على السوق لتلبية احتياجاتهم الغذائية، وقدرتهم الاقتصادية على استيعاب الصدمات محدودة.

3. الاستفادة من الغذاء

تدخل عوامل عدة في تحقيق الإنصاف في الاستفادة من الغذاء. ولا تنحصر هذه العوامل في التأكد من توفر القدر الكافي من الغذاء في بلد ما، ولا في الحصول المادي للأسر على الغذاء وتمتعها بالسُبُل الاقتصادية اللازمة لهذا الحصول. وتشمل هذه العوامل الحصول على خدمات الصرف الصحي والمياه لمعالجة الأغذية بطريقة مأمونة، واستهلاك الأغذية بكميات كافية لضمان النتائج التغذوية الملائمة.

• الحصول على الصرف الصحي والمياه النظيفة

لا بد من معالجة المواد الغذائية وإعدادها بحيث تكون مأمونة للاستهلاك البشري. وإذا ما وقع قصور في الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وإسراف في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية، يقع أثر جسيم على سلامة الأغذية وجودتها، وتزداد احتمالية الإصابة بالأمراض. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يماثل عدد الأشخاص الذين يموتون بسبب الإسهال عدد ضحايا النزاعات العنيفة[68].

أما من حيث خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، فتسجل المنطقة العربية متوسط انتشار جيد، يصل إلى 88.8 في المائة لمياه الشرب الأساسية، و83.4 في المائة للصرف الصحي، ولكن مع فوارق كبيرة بين مجموعات البلدان. ففي أقل البلدان نمواً، لم يحصل، في عام 2020، سوى 60.7 في المائة من السكان على خدمات مياه الشرب الأساسية، و38.8 في المائة على خدمات الصرف الصحي. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، يكاد جميع السكان يحصلون على كلٍّ من الخدمتين، بمعدل 98.1 في المائة لمياه الشرب و98.6 في المائة للصرف الصحي[69]. وبمزيد من التفصيل على صعيد المناطق ضمن البلدان، يقل انتشار البنى الأساسية اللازمة للصرف الصحي في المناطق الريفية إذا ما قورنت بالمناطق الحضرية.

الشكل 19. النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة، الذين يستهلكون مجموعتين غذائيتين أو أقل، في كل فئة خُمسية للثروة وفي كل بلد

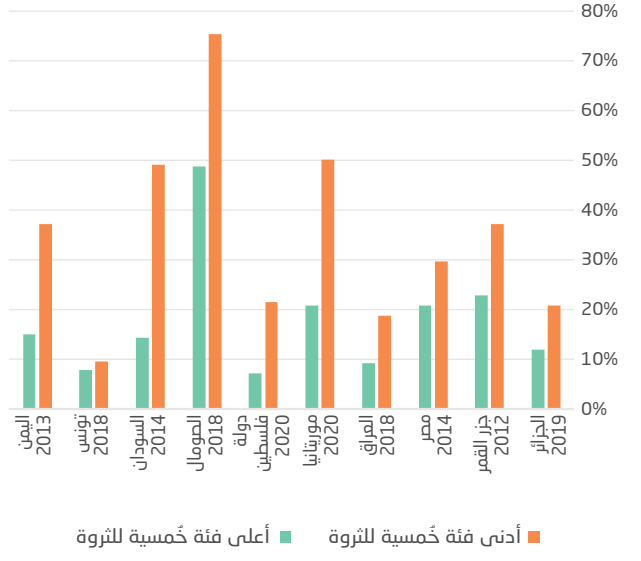

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات فقر الأطفال لليونيسف. لم تُدرَج فيها سوى البلدان التي تتوفر عنها بيانات.

• عدم المساواة في استهلاك الأغذية على مستوى الأسرة وداخل الأسرة

يأتي حصول أفراد الأسر على كفايتهم من الطاقة واستهلاكهم المناسب للمغذيات من ممارسات التغذية الصحيحة، والطرائق الصحية في إعداد الطعام، والتنويع اللازم للمواد الغذائية المستهلكة. ولكنّ الفقر يحدّ من السعرات الحرارية التي تستهلكها الأسر، ويدفعها إلى اتباع نظم غذائية غير متنوعة ولا مغذية، ما يؤثر على صحتها بطرق شتى.

ويُسجَّل في بعض بلدان المنطقة العربية تباينٌ كبير في مجموع السعرات الحرارية التي تستهلكها الأسر، كما يظهر من معامل التغيّر في الاستهلاك المعتاد للسعرات الوارد في الشكل 17. ففي البلدان المرتفعة الدخل، مثل الإمارات العربية المتحدة، ما ثمة تباين كبير في الاستهلاك المعتاد للسعرات الحرارية، إذ تبلغ قيمة المعامل 0.23، ما يعني مستويات منخفضة من عدم المساواة في استهلاك الأغذية. أما البلدان التي تشهد صراعات أو تحت الاحتلال، فتسجل تباينات كبيرة تظهر منها مستويات كبيرة من عدم المساواة في استهلاك الأغذية.

وليس دور النُظُم الغذائية هو فقط تزويد السكان كافة بالسعرات الحرارية الكافية، فالأهم من ذلك هو أن تزودهم أيضاً بالمستويات المناسبة من المغذيات. وعلى الرغم من

الجدول 1. التغيّرات في معامل التغيّر في الاستهلاك المعتاد للسعرات الحرارية حسب البلد، 2015-2021

المصدر: تحليل من فريق الإسكوا

الشكل 20. انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة، بحسب الفئة الخُمسية للثروة والبلد

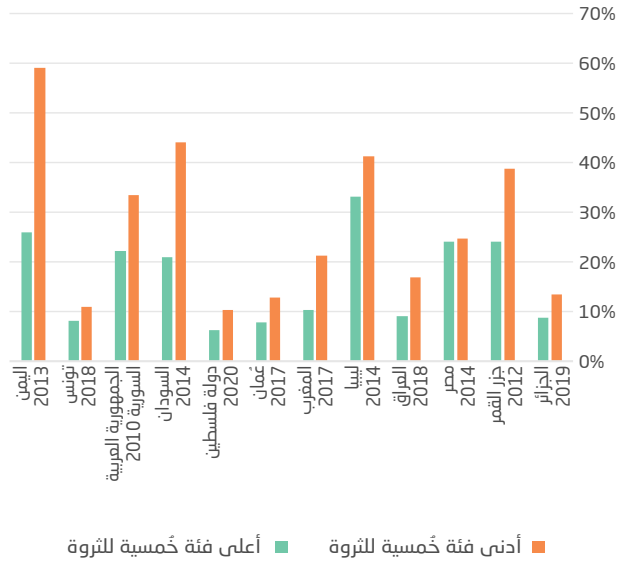

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من اليونيسف. لم تُدرَج فيها سوى البلدان التي تتوفر عنها بيانات.

الشكل 21. انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة، بحسب الفئة الخُمسية للثروة والبلد

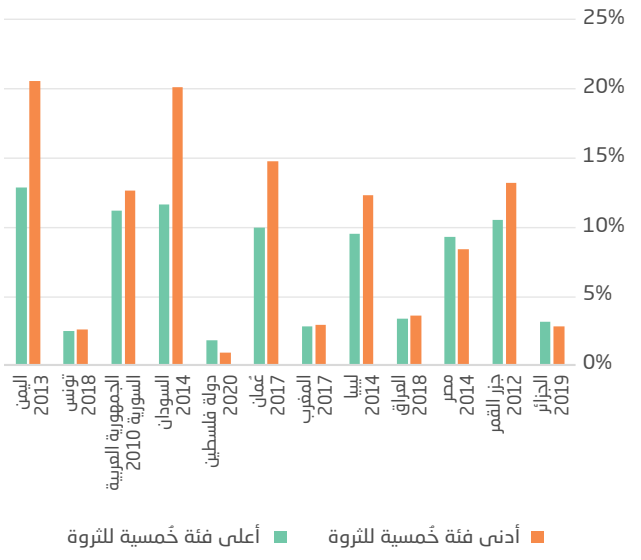

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من اليونيسف. لم تُدرَج فيها سوى البلدان التي تتوفر عنها بيانات.

أهمية رصد مكونات النظم الغذائية، لا تزال المعلومات عنها شحيحة في الغالب، كما أنّ تجميع بيانات عنها صعب. وفي هذه الحالات، يجري تحليل أوجه عدم المساواة في جودة النُظُم الغذائية وتنوعها باستخدام معلومات الاستهلاك التي تبلّغ عنها الأسر، وكذلك من خلال البيانات عن المشاكل الصحية الناجمة عن النقص التغذوي السليم، مثل فقر الدم لدى النساء، وتقزم الأطفال وهزالهم.

ويتبيّن من مسوحات الأسر أن ثمة عدد كبير من الأطفال دون سن 5 سنوات في المنطقة العربية يستهلكون بانتظام مجموعتين غذائيتين فقط أو أقل، وهذا النمط علامة على فقر غذائي مدقع، إذ إن تلبية الحد الأدنى من التنوع الغذائي للنمو والنماء الصحيين تتطلب استهلاك الأطفال لأغذية من خمس مجموعات على الأقل من أصل ثماني مجموعات غذائية موصى بها. ومعدلات الفقر الغذائي المدقع مرتفعة بوجه خاص في البلدان التي تشهد صراعات وفي أقل البلدان نمواً، مثل الصومال (63 في المائة) وموريتانيا (38 في المائة) والسودان (34 في المائة)، وبين أفقر الفئات السكانية في كل بلد، على النحو المبين في الشكل 19[70].

وانتشار فقر الدم الناجم عن نقص الحديد بين النساء هو من الشواغل الصحية الرئيسية في المنطقة العربية. ففي عام 2019، عانت نسبة تقارب الثلث من نساء المنطقة في سن الإنجاب من فقر الدم، وسُجلت أعلى المعدلات في أقل البلدان نمواً (38.5 في المائة) والبلدان التي تشهد صراعات (39.5 في المائة)، في حين كانت المعدلات أقل بعض الشيء في بلدان مجلس التعاون الخليجي (27.1 في المائة) والبلدان المتوسطة الدخل (30.3 في المائة)[71]. وعلى الصعيد الإقليمي، ينتشر فقر الدم بين النساء بصورة أوسع، عموماً، في الأسر المعيشية الفقيرة. ففي موريتانيا في عام 2021، مثلاً، بلغ معدل انتشار فقر الدم لدى النساء في الخُمس السكاني الأشدّ فقراً 68.9 في المائة، مقارنة بنسبة 45 في المائة في الخُمس الأكثر ثراء[72].

وترتفع مستويات تقزم الأطفال وهزالهم بين بعض الفئات السكانية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد

صراعات، وكذلك بين فئات سكانية محددة تعيش في ظل الهشاشة. وفي عام 2020، بلغ معدل انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة في المنطقة العربية 19.4 في المائة[73]، في حين بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالهزال 7.7 في المائة، وهي أعلى من المتوسط العالمي البالغ 6.7 في المائة. وعلى الصعيد الإقليمي، ينتشر هزال الأطفال والتقزم أكثر بين الفئات السكانية الفقيرة، كما هو مبين في الشكلين 20 و21.

ويشكل سوء تغذية الأم والطفل مصدر قلق خاص نظراً لآثاره الطويلة الأمد على حياة الذين يعيشون في ظل الفقر. والأمهات اللواتي يفتقرن إلى الحديد أكثر عرضة لإنجاب أطفال لا ينمون جيداً أثناء الحمل وتنخفض أوزانهم عند الولادة[74]. وتشمل الآثار الطويلة الأجل لانخفاض الوزن عند الولادة زيادة معدلات الإصابة بمرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والسمنة[75،76]. وعلاوة على ذلك، فالأطفال الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أشدّ تعرّضاً للمعاناة من فقدان القوى الإدراكية، ومشاكل الصحة التعليمية، وتدني النواتج التعليمية[77]. وتستمرّ هذه الآثار على الصحة والنمو حتى مرحلة البلوغ، فتضرّ بالنواتج المتصلة بالعمل والإنتاجية، وبالتالي تؤثر على فرص هؤلاء الأشخاص للخروج من دوامة الفقر، وتجرّهم إلى دوامة أصعب تديم عدم المساواة وتبقيها من جيل إلى جيل.

4. الاستقرار

يرتبط الاستقرار بقدرة البلدان والأسر المعيشية على استيعاب أنواع مختلفة من الصدمات السلبية من دون تعديل أنماط استهلاكها الغذائي. وقد تكون الصدمات مفاجئة، مثل زيادة غير متوقعة في أسعار المواد الغذائية أو من جراء فترة جفاف، وقد تكون دورية، مثل توفر الغذاء المرتبط بمواسم الحصاد الزراعي.

وترتبط القدرة على مواجهة الصدمات والتعافي منها ارتباطاً جوهرياً بالفقر وعدم المساواة. وقد بيّن نذر الإسلام وجون وينكل أنّ عدم المساواة يزيد انكشاف الأسر المحرومة إزاء الصدمات[78]. وشدة تعرّض الأسر المعيشية للصدمات تجعل الأضرار التي تكابدها أكثر جسامة من الأسر الأكثر ثراء التي تتمتع بقدرة أوسع على التعافي من هذه الأضرار. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن تعيش الأسر المعيشية الأشدّ فقراً في مناطق معرّضة للفيضانات لا تتوفر فيها البنى الأساسية الكافية، ما يجعل هذه الأسر شديدة الانكشاف لأضرار الأمطار الغزيرة. ولدى وقوع فيضان، قد تكون الأضرار الواقعة بمساكن هذه الأسر جسيمة للغاية نظراً لتدني نوعية المواد المستخدمة في البناء. وقد لا تتوفر لدى هذه الأسر المدخرات الكافية لمعالجة الأضرار والخسائر، كما أن فرصها أدنى للتغطية بالتأمين. ولا يختلف النمط على صعيد البلدان، فالبلدان الفقيرة أشدّ انكشافاً إزاء الصدمات، وإذا ما وقعت صدمة ما فالأضرار التي تطال هذه البلدان الفقيرة أشدّ، والموارد المتاحة لها للتعافي أقلّ. وهذا النمط يؤدي بدوره إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، فيزيد البلدان والأسر المنخفضة الدخل فقراً بعد الصدمات.

وقد تؤثر الصدمات على الأمن الغذائي على صعيد كلي إذ تُحدِث تغييراً في الإمدادات الغذائية للبلد، وكذلك على صعيد جزئي إذ تُحدِث تغييراً في إمكانات الأسر للوصول إلى الغذاء. وعلى الصعيد الكلي، تُظهر بيانات منظمة الأغذية والزراعة مستويات مختلفة جداً من التباين في نصيب الفرد من الإمدادات الغذائية في المنطقة العربية، حيث تمثل البلدان التي تشهد صراعات، ولا سيما الجمهورية العربية السورية واليمن، أكبر التباينات في السعرات الحرارية المتاحة يومياً للفرد الواحد[79]. ويرتبط التباين في إنتاج الغذاء في المنطقة العربية ارتباطاً وثيقاً بالإمدادات الغذائية، وقد تزايد على مدى العقد الماضي. وبلغ متوسط تباين نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي في المنطقة العربية 15,200 دولار في عام 2019، مقارنة بحوالي 14,000 دولار في عام 2010. وسُجلَت أعلى التباينات في تونس والمغرب. أما على مستوى الأسر المعيشية، فأفضل طريقة لتحليل التغيّرات في القدرة على الحصول على الغذاء هي من خلال التغيّرات في نواتج التغذية والأمن الغذائي مع مرور الوقت، وكذلك من خلال قدرة الأسر على استيعاب الصدمات من دون استنفاد الموارد الهامة.

وتسهم أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي بين البلدان وداخلها في عجز الأسر الفقيرة عن استيعاب الصدمات. وفي الوقت نفسه، ما لم تُتّخذ إجراءات فعالة، من المرجح أن تؤدي أوجه عدم المساواة هذه إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. يناقش ما تبقى من هذا القسم، بإيجاز، كيفية تأثير ثلاثة أنواع مختلفة من الصدمات على الأمن الغذائي وعدم المساواة في المنطقة العربية، وهذه الأنواع الثلاثة هي الصدمات المناخية، والصدمات الاقتصادية، والصدمات السياسية.

(أ) الصدمات المناخية

يؤثر تغيُّر المناخ على الأمن الغذائي في العالم بأسره، إذ يتسبّب بانخفاض في غلّة المحاصيل، ومزيد من فقدان الأغذية، وأضرار في النظم الإيكولوجية. وتتواتر في العالم بأسره الظواهر المناخية الشديدة، مثل الفيضانات وفترات الجفاف، فتؤثر مباشرة على سُبُل عيش أشدّ السكان هشاشة، وتهدّد أمنهم الغذائي. وتتأثر بيئات إنتاج الغذاء بالآثار الطويلة الأجل لتغيُّر المناخ، مثل نقص إمدادات المياه، وزيادة ملوحة التربة، ما يمثل، على الأمد البعيد، خطراً على توفر الغذاء في البلدان التي تغلب عليها الهشاشة.

والمنطقة العربية هي من بين أشدّ مناطق العالم تأثراً في العالم. وتشمل أخطر التحديات البيئية التي تواجه المنطقة العربية ارتفاع درجات الحرارة، وندرة المياه، وتدهور التربة. وقد بات متوسط درجات الحرارة العالمية، مقارنة بمستويات ما قبل الحقبة الصناعية، أعلى بحوالي 1.9 درجة مئوية، ويُتوقع أن يواصل الارتفاع حتى يبلغ 2.5 درجة مئوية بحلول منتصف القرن[80]. وتؤثر درجات الحرارة المرتفعة على الإنتاج الزراعي، كما تؤثر على مجمل الإنتاجية في المراكز الحضرية. وهي تعرّض سلامة الأغذية وجودتها للخطر في غياب سلاسل تبريد موثوقة وبنية أساسية للتخزين. وعلاوة على ذلك، تتعرّض موارد المياه، الشحيحة أصلاً، لضغوط أشدّ من جراء الانخفاض المتوقع مع نهاية القرن في معدلات تساقط الأمطار بما يتراوح بين 8 و10 ملم في الشهر[81]. وهذا يشكل خطراً داهماً على البلدان التي تعتمد على الزراعة البعلية، مثل الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق ولبنان وليبيا والمغرب وموريتانيا واليمن، حيث تستخدم الزراعة البعلية في أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة[82]. وتعتمد زراعة الحبوب اعتماداً كبيراً على مياه الأمطار، والحبوب سلعة أساسية للأمن الغذائي، وخاصة بالنسبة إلى الذين يعيشون تحت ظل الفقر. وتصل نسبة إنتاج الحبوب التي تعتمد على الأمطار إلى أكثر من ثلاثة أرباع في مجموعة بلدان المغرب العربي، وكذلك في السودان واليمن، وتتراوح بين النصف والثلثين في مجموعة بلدان المشرق العربي[83]. وتتفاقم الأوضاع بسبب تدهور التربة من جراء غياب النسق المنتظم في توزيع هطول الأمطار، وتزايد ملوحة التربة بسبب زيادة التبخر والنتح[84]، ما يخفّض المحاصيل الزراعية حتى بالنسبة إلى الأراضي التي تُعتمَد فيها نظم الري[85].

وعلى الرغم من أن البلدان العربية تواجه العديد من المشاكل البيئية المشتركة، فإن عدم المساواة في ما بينها يَظهر في التفاوت في قدرات البلدان على الاستجابة لهذه المشاكل بفعالية. وتشمل الخيارات التي تحسّن التكيف مع تغيُّر المناخ: بناء الأسوار البحرية وتجهيزات حماية السواحل، واستخدام أنظمة إدارة مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي، وتخزين المياه، وأنظمة الري الفعالة، وتحلية مياه البحر، والتوجه نحو أنواع المحاصيل الجديدة، وتركيب نُظُم الإنذار المبكر. إلا أنّ البلدان المنخفضة الدخل كثيراً ما تواجه صعوبة أكبر من البلدان الغنية في تكييف نُظُمها المادية والزراعية، ما يجعلها أكثر عرضة من البلدان الغنية لمخاطر تغيُّر المناخ، ولا سيما وأن الزراعة تمثل حصة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الفقيرة، وأن البلدان الفقيرة أقل قدرة من البلدان الغنية عن تعويض انخفاض إنتاجها الزراعي بزيادة استيراد الأغذية. وعلاوة على ذلك، قد تتأثر تجارة الأغذية في المستقبل بالآثار غير المباشرة لتغيُّر المناخ، مثل الزيادات العالمية في أسعار المحاصيل، أو تدهور البنى الأساسية المادية، فيتفاقم الأثر على قدرة البلدان المنخفضة الدخل على ضمان توفر ما يكفي من الغذاء[86].

وعلى مستوى الأسر المعيشية، من المرجح أن تكون الأسر المعيشية المنخفضة الدخل أشدّ تعرّضاً للظواهر الجوية الشديدة، مع موارد أقل للتعافي من هذه الظواهر[87]. وتبين دراسة أجراها وودون وآخرون أنّ الأسر المعيشية الفقيرة في الجزائر والجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب واليمن أبلغت عن خسائر في الدخل بسبب المخاطر المناخية بنسبة أكبر (46 في المائة) مقارنة بالأسر المعيشية الغنية في هذه البلدان (21 في المائة). وتفيد الأسر الفقيرة بأن لديها وسائل أقل للتعافي من الخسائر، ومن المرجح أن تلجأ إلى تدابير يائسة، مثل بيع الأصول أو الأراضي، أو إخراج الأطفال من المدارس، أو خفض الكميات التي تتناولها من الطعام[88].

وقد بدأت الصدمات الناجمة عن الظواهر الجوية الشديدة بضرب السكان، ومن المرجح أن تزداد سوءاً خلال السنوات المقبلة، وتشمل فترات الجفاف (تونس والجزائر والمغرب)؛ والفيضانات؛ وارتفاع درجات الحرارة (خاصة في الجزائر والعراق والمملكة العربية السعودية)؛ وموجات الحر (خاصة في مدن مثل بغداد وبيروت ودمشق)[89]. وهذه الظواهر الجوية الشديدة بلغت بسبب انعدام الأمن الغذائي مستويات تنذر بالخطر في بعض بلدان المنطقة. ففي الفترة من حزيران/يونيو إلى أيلول/سبتمبر 2022، على سبيل المثال، أثّرت الفيضانات في السودان على 278,500 شخص، ودفعت 136,000 شخص إلى النزوح ودمّرت أكثر من 12,000 هكتار من الأراضي الزراعية[90]. وتتفاقم الأزمة بفعل مستويات التضخم الهائلة، والصراعات القبلية، وتشير التوقعات إلى أنّ عدد الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي الحاد كان 7.7 مليون شخص بين تشرين الأول/أكتوبر 2022 وشباط/فبراير 2023[91].

(ب) الصدمات الاقتصادية

للتغيّرات في الاقتصاد أثرٌ بالغ في مستويات الفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي. والصدمات الاقتصادية قد تقع فجأة، كما في التقلّبات الشديدة وغير المتوقعة للأسعار، وقد تكون نتيجة عمليات طويلة الأجل، مثل الركود الاقتصادي. وغالباً ما يفتقر الأشخاص الذين يعيشون في ظل الفقر إلى القدرة على التعامل مع الزيادات المفاجئة في الأسعار، وما يتأثرون تأثراً أشدّ من غيرهم بالأزمات الاقتصادية الطويلة الأجل. وتشير الأبحاث إلى أنّ الركود الاقتصادي أشدّ تأثيراً في طبقات الدخل المنخفض والمتوسط، وأنه قد يدفع مزيداً من الأشخاص نحو هوة الفقر، ويوسّع فجوة عدم المساواة في الدخل[92]. ويَحدث ذلك من خلال مجموعة من العوامل: (أ) ضعف النشاط الاقتصادي الذي قد يقلل عدد الوظائف المتاحة ويدفع المزيد من الأيدي العاملة من السوق غير النظامية إلى السوق غير النظامية؛ (ب) التغيّرات النسبية في الأسعار وانخفاض قيمة العملة، مما يُترجَم إلى ارتفاع في أسعار الأغذية المستوردة، فيُثقِل بصورة خاصة على الذين يعيشون في ظل الفقر؛ (ج) التقشّف المالي، إذ تخفّض الحكومات إنفاقها على

الشكل 22. اعتماد البلدان العربية على الواردات. نسبة القمح المستورد من الاتحاد الروسي وأوكرانيا من مجموع مشتريات القمح في عام 2021 (النسبة المئوية)

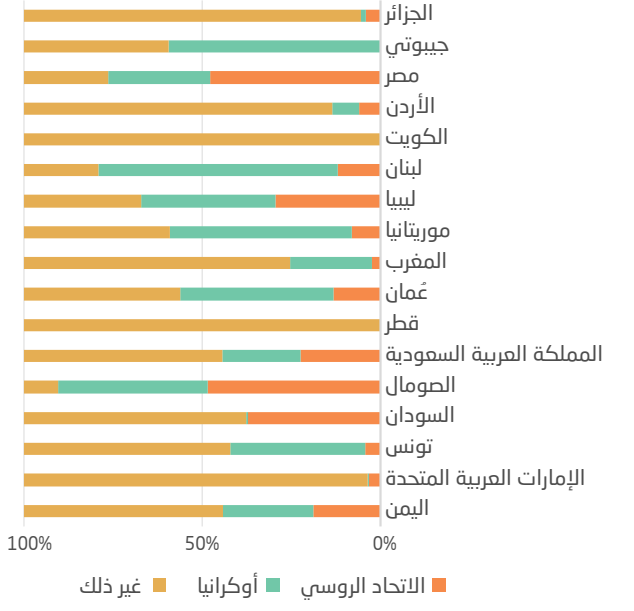

المصدر: تحليلات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.

ملاحظة: يشمل الرسم البياني فقط البلدان العربية التي تستورد القمح من الاتحاد الروسي و/أو أوكرانيا. في الكويت، كانت نسبة واردات القمح من أوكرانيا 0.07 في المائة، أما في قطر، فكانت النسبة 0.04 في المائة.

البرامج الاجتماعية، ما يُفقِد الذين يعيشون في ظل الفقر ما لديهم من شبكات أمان اجتماعي[93]. وتؤثر هذه العوامل بدورها، في قدرة الأسر على الحصول على الغذاء الكافي والمغذّي.

وشكلت الصدمات الاقتصادية الأخيرة الناجمة عن أزمة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا عائقاً أمام تقدم المنطقة العربية على مسار الحدّ من الفقر وعدم المساواة، وهدّدت الأمن الغذائي بطرق عدة. فتسببت جائحة كوفيد-19 بخفض إنتاج المواد الغذائية، وتعطيل التجارة الدولية، ما حدّ من توفر الغذاء. وأهم أسباب الضرر الذي ألحقته الجائحة هي نقص الأيدي العاملة الزراعية، وإغلاق مرافق الإنتاج، وتعطيل سلاسل الإمداد والنقل، والإغلاق المفاجئ لمرافق المطاعم. وقد أدت كل هذه الاضطرابات إلى زيادة أسعار الأغذية عالمياً، بل حتى إلى نقص في توفر بعض السلع الغذائية. ففي الأردن، مثلاً، حالت خطة الطوارئ الأولى التي اعتمدتها الحكومة للتصدي للجائحة دون وصول المزارعين إلى الحقول وعطّلت موسم الحصاد. وفي تونس، أدى عجز الأيدي العاملة الزراعية عن الوصول إلى الحقول إلى نقص في توفر الفواكه المُنتجَة محلياً في الأسواق المحلية. وشهدت جزر القمر والسودان انخفاضاً في صادراتهما، ما وضع ضغوطاً إضافية على العملة المحلية في السودان، وخفّض من الاحتياطيات من العملات الأجنبية في جزر القمر[94].

وأدت الحرب في أوكرانيا، والعقوبات المفروضة على الاتحاد الروسي إلى خفض الإمدادات الدولية بالقمح والذرة والشعير وعباد الشمس والأسمدة والنفط، فارتفعت أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية. وقد استفادت البلدان المنتِجة للنفط من هذا الارتفاع، وبالمقابل تضرّرت البلدان المستوردة للأغذية والنفط، ما أدى إلى توسيع فجوة عدم المساواة بين بلدان المنطقة. وقبل الحرب، كان العديد من بلدان المنطقة يعتمد بشدة على استيراد السلع الغذائية من أوكرانيا والاتحاد الروسي، فكانا مصدراً لأكثر من 66 في المائة من القمح المستهلك في الصومال وعُمان وقطر ولبنان ومصر، ولأكثر من 90 في المائة من زيت عباد الشمس المستهلك في تونس والجزائر والسودان ومصر. وكان الاتحاد الروسي أيضاً مصدر عدد من المدخلات الزراعية الرئيسية، مثل سماد البوتاسيوم.

وحاولت بلدان عديدة، منها تونس ولبنان ومصر والمغرب، الحفاظ على مستويات استيرادها للنفط والغذاء، لكنّ ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفط دفع نحو انخفاض قيمة العملة المحلية واستنزاف الاحتياطيات من العملة الأجنبية.

وعلى مستوى الأسرة المعيشية، أثّرت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، ومن خلال عمليات مختلفة، على قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء. وقد أدى تضافُر هذه الأزمات الاقتصادية إلى رفع معدلات الفقر كثيراً؛ وتفاقُم عدم المساواة؛ وإيجاد مجموعة سكانية جديدة تعيش في ظل الفقر (وهم السكان الذين لم يعيشوا في الفقر في الربع الأول من عام 2020 ولكنهم باتوا فقراء منذئذ)؛ وتغيير ملامح سوق العمل، سواء كان ذلك من حيث المشقّة (أي الجهد المطلوب لإنجاز العمل) أو كثافة الأيدي العاملة (عدد الأشخاص المطلوبين لإنجاز العمل)[95]. وفقدت أسر عديدة سبل عيشها، وارتفعت معدلات البطالة في جميع أنحاء المنطقة، وكانت فئات هشة، مثل العمال ذوي المهارات المنخفضة والعمال غير النظاميين، هي الأشد تضرراً. وفي مصر، وفي الأشهر الأولى من الجائحة، خسر حوالي 1.6 مليون عامل في القطاع غير النظامي وظائفهم[96]. وفي ليبيا، كان 70 في المائة من المهاجرين واللاجئين عاطلين عن العمل في عام 2020[97]. وفي لبنان، تستخدم الأسر التي تعيش في ظل الفقر استراتيجيات قاسية للتكيّف، مثل خفض كمية ونوعية الطعام الذي تتناوله، وإرسال الأطفال للعمل في بيئات عمل خطرة، وتزويج الفتيات الصغيرات[98].

وقد ضيَّق ارتفاع أسعار المواد الغذائية فرص العديد من الأسر للوصول إلى الغذاء، لا سيما وأنّ الأسعار العالمية للأغذية ارتفعت بنسبة 32.54 في المائة بين كانون الثاني/يناير 2020 وتشرين الأول/أكتوبر 2022. وبلغت

الزيادة، بالنسبة إلى الحبوب 51.27 في المائة[99]. وحدّ تزايد الأسعار من القوة الشرائية لدى الأسر، وأثّر بشكل غير متناسب على الذين يعيشون في ظل الفقر، لا سيما وأنهم ينفقون نسبة أكبر من دخلهم على الغذاء.

(ج) الصدمات السياسية والصراعات

المنطقة العربية هي من بين أشدّ مناطق العالم تأثّراً بالأزمات. ويصنِّف مؤشر البنك الدولي للاستقرار السياسي وغياب العنف معظم البلدان في المنطقة العربية على درجات تقلّ بكثير عن المتوسط العالمي، وكان تصنيف الجمهورية العربية السورية والصومال واليمن هو الأسوأ في العالم في عام 2021. ولا تُسجَّل في المنطقة درجات تزيد على المتوسط العالمي إلا في الإمارات العربية المتحدة وعُمان وقطر[100].

وتؤكد التقييمات الصادرة عن المنظمات الإنسانية في بعض البلدان التي تشهد صراعات أنّ أعداداً كبيرة من الناس يعيشون في حالة شديدة من انعدام الأمن الغذائي. وتشير التقديرات إلى أنّ 53 في المائة من السكان في اليمن يعانون من درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي[101]. وفي الصومال، يعاني 33 في المائة من السكان من درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي، وبلغت الحال حدّ الكارثة بالنسبة إلى 322,000 شخص[102]. وفي لبنان، تتأثر نسبة 37 في المائة من أسر اللبنانيين واللاجئين السوريين بدرجة حادة من انعدام الأمن الغذائي[103]. ويعاني اللاجئون والنازحون داخلياً من أوضاع تزداد صعوبة مع انحسار المساعدات الإنسانية في عام 2022، لا سيما في الصومال واليمن وبلدان أخرى في منطقة الساحل.

وارتفاع عدد اللاجئين والنازحين داخلياً قد يمثل للمجتمعات المحلية المضيفة أيضاً تحديات صعبة من حيث الأمن الغذائي وعدم المساواة. وتعتمد تداعيات قدوم اللاجئين والنازحين على الخصائص الأولية للمجتمع المضيف، وعلى السياسات الوطنية إزاء اللاجئين. فتزايد أعداد السكان في المجتمع المحلي يعني زيادة في الطلب على الأغذية، ما قد يؤدي إلى ارتفاع مؤقت في أسعار المواد الغذائية وفي تكاليف المعيشة، لكن قد يُعوَّض عن هذا الضرر، إلى حد ما، بما يصل إلى اللاجئين والنازحين من معونة غذائية دولية، وبالفرص الاقتصادية التي توجدها زيادة الطلب للمنتجين المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، قد يستفيد السكان المحليون من فرص العمل في القطاع الإنساني والاستثمار في البنى الأساسية. لكنّ العمال ذوي المهارات المنخفضة في المجتمعات المضيفة قد يتأثرون سلباً بارتفاع كلفة المعيشة وتزايد المنافسة على الوظائف ذات المهارات المنخفضة. وقد تؤثر مخاطر مثل التدهور البيئي وسوء إدارة النفايات وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض بشكل غير متناسب على الذين يعيشون في ظل الفقر. والأسر التي لديها رأس مال أولي، سواء كان مادياً أو اجتماعياً أو بشرياً، قد تستفيد من المكاسب الاقتصادية لتوسّع السوق بدرجة أكبر من الأسر الفقيرة، ما يدل على ضرورة اعتماد سياسات للحماية الاجتماعية تغطي اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة في المجتمعات المضيفة[104].

وللحيلولة دون وقوع أضرار أشدّ بالأسر والمجتمعات، لا بد من تحديد أسباب الصراع وكيفية ارتباطه بانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة. ويعزز انعدام الأمن الغذائي الصراع، وكذلك العكس بالعكس، في دوامة يكون كل منهما سبباً للآخر ونتيجة له. والصراع هو اليوم المحرك الرئيسي للجوع في العالم، حيث دفع 139 مليون شخص في 24 بلداً/إقليماً إلى درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي خلال عام 2021[105]. وتُلحِق الصراعات خسائرَ فادحة بجميع أبعاد الرفاه البشري، بما في ذلك تدمير سُبُل العيش، وفقدان الأصول، وتعطيل الشبكات اللوجستية، ما يؤدي إلى مستويات جسيمة من انعدام الأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه، يُعَدّ انعدام الأمن الغذائي سبباً رئيسياً للصراع في البلدان العربية. فعلى سبيل المثال، أثار الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء العالمية في الفترة 2007-2008 أعمال شغب في مناطق عدة. واعتماد المنطقة العربية الشديد على استيراد الأغذية يعرّضها بشدة لتداعيات أي اضطراب في التجارة العالمية للأغذية، ما يجعل اضطرابات تجارة الأغذية محركاً محتملاً للاضطرابات الاجتماعية في المنطقة.

مصاعب في تحقيق الأمن الغذائي للاجئين في المنطقة العربية

من بين البلدان العشرة التي تضمّ النسب الأعلى في العالم للنازحين داخلياً بفعل الصراعات، ثمة أربعة في المنطقة العربية، وللمنطقة عموماً العدد الأكبر من مجموع اللاجئين في العالم. وفي عام 2021، بلغ عدد النازحين داخلياً في الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق واليمن حوالي 15.31 مليون شخص. ومعظم حالات النزوح الجديدة تقع في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال واليمن[أ].

وفي الغالب، يُحدِق خطر انعدام الأمن الغذائي باللاجئين أكثر من غيرهم. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات دقيقة ومحدَّثة عن اللاجئين، تُبيّن الدراسات التي أجريت مؤخراً مدى خطورة أوضاع هؤلاء الأشخاص. وفي عام 2021، شهد حوالي 39 في المائة من اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان ومصر مستوياتٍ من انعدام الأمن الغذائي تُصنَّف بين الأزمة وحالة الطوارئ[ب]. وفي عام 2022، كان انعدام الأمن الغذائي يطال 58 في المائة من الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في الأردن[ج]. وفي دولة فلسطين في عام 2017، كانت النفقات الغذائية للأسر التي تعيش في مخيمات اللاجئين تقل بنسبة 19 في المائة عن بقية السكان، على الرغم من أن الغذاء يمثل نسبة أعلى من ميزانيتها (29.64 في المائة) مقارنة بغير اللاجئين (25.70 في المائة)[د].

ويعتمد اللاجئون كثيراً على المعونة الغذائية، وقد تبقى وجباتهم الغذائية ضمن أصناف محدودة، وقد لا تلبي كامل احتياجاتهم من المغذيات الدقيقة، ما يؤدي إلى مشاكل صحية. ووجدت دراسة أجريت في عام 2016 أنّ معدلات فقر الدم تبلغ 17 في المائة بين الأطفال السوريين في مخيم الزعتري (الأردن)، مقارنة بمعدل 9 في المائة في الأردن بشكل عام[هـ]. بالإضافة إلى ذلك، تشير دراسات إلى أنّ الوجبات الغذائية للاجئين قد تحتوي على نسبة مفرطة من الدهون، ما يدفع بعض الأفراد إلى مشاكل السمنة. وفي دولة فلسطين، خصّصت الأسر التي تعيش في مخيمات اللاجئين نسباً أعلى من ميزانيتها الغذائية للزيوت والدهون مقارنة ببقية السكان[و]. وأظهر تقييم صحي أجري في الفترة 2015-2016 للأطفال اللاجئين السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و59 شهراً انتشار السمنة بنسبة 10.6 في المائة[ز].

[أ] بيانات البنك الدولي.
[ب] تحليل الإسكوا استناداً إلى Global Report on Food Crises: Joint analysis for better decision, 2022.
[ج] World Food Programme (WFP), https://reliefweb.int/report/jordan/wfp-jordan-country-brief-october-2022.
[د] حسابات الإسكوا المستمدة من مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في دولة فلسطين، 2016-2017.
[هـ] Hossain, S. M. M., Leidman, E., Kingori, J. and others, https://conflictandhealth.biomedcentral.com/articles/10.1186/s13031-016-0093-6, 2016.
[و] حسابات الإسكوا المستمدة من مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في دولة فلسطين، 2016-2017.
[ز] Sweetmavourneen Pernitez-Agan, Kolitha Wickramage, Catherine Yen and others, https://conflictandhealth.biomedcentral.com/counter/pdf/10.1186/s13031-019-0208-y.pdf?pdf=button%20per%20cent20sticky, 2019.

ولهذه العلاقة بين انعدام الأمن الغذائي والصراع ارتباط وثيق بعدم المساواة، فأشدّ السكان فقراً هم أشدّهم معاناةً من تداعيات انعدام الأمن الغذائي. ويتبين من دراسة بريسنغر وآخرين أنّ احتمالية مشاركة الأسر في الصراع تزيد إذا واجهت ظروفاً اجتماعية واقتصادية عسرة وتعرّضت للتمييز أو عدم المساواة. ويتوجّب على الحكومات بناء المنعة إزاء تداعيات الصراع من خلال الاستثمار في سياسات تكفل الأمن الغذائي وتعالج الأوجه الهيكلية لعدم المساواة. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش: "ما لم نزوّد البشر بالغذاء، فإننا نزوّد الصراع بالوقود".

جيم. نواتج الأمن الغذائي

يتبين من الأقسام السابقة أنّ تحقيق الأمن الغذائي يقتضي من البلدان أن توفر كميات كافية من الأغذية؛ وأن تتاح للسكان إمكانية الحصول المادي والاقتصادي على هذه الأغذية؛ وأن تستهلك الأغذية على نحو مأمون، وبالكمية والجودة اللازمتين. وعلى هذه الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي أن تتحقق في الأوقات كافة، بغض النظر عن الصدمات الخارجية. وتؤدي أوجه عدم المساواة في الركائز الأربع المحددة في القسم السابق إلى تباين شديد في درجة الأمن الغذائي من بلد إلى آخر، ومن أسرة إلى أخرى، ومن فرد إلى آخر في الأسرة. ويمكن قياس هذه الآثار من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية: مستويات النقص التغذوي، ومستويات السمنة، وتصورات الأسر لانعدام الأمن الغذائي، وذلك ضمن مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

الشكل 23. توزيع معدلات انتشار النقص التغذوي لعام 2020 ومقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي للفترة 2019-2021، ومعدلات السمنة لعام 2016 حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021

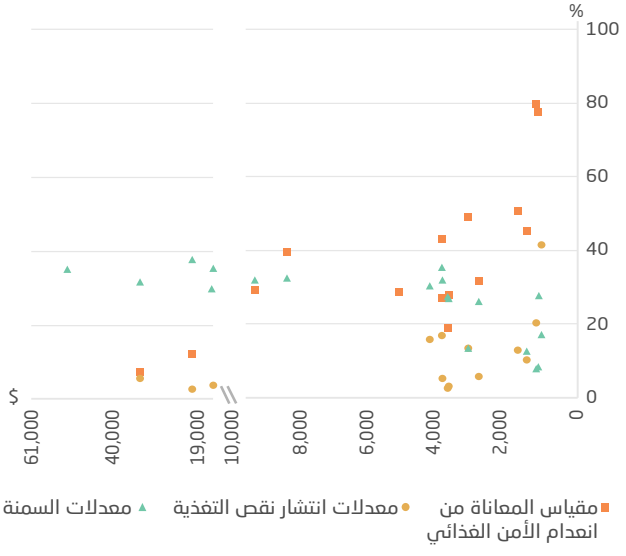

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.

وفي المنطقة العربية تفاوتات شديدة في الحصول على الأغذية الجيدة والمغذّية؛ فيعاني 33.3 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي، وحوالي 28.4 في المائة من السمنة المفرطة. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني 9.3 في المائة من السكان (أي حوالي 53 مليون شخص) من النقص التغذوي، وهم في حاجة ماسة إلى المعونة الغذائية وسياسات الحماية الاجتماعية الشاملة.

وعلى صعيد البلدان، تبرز تفاوتات كبيرة في النواتج التغذوية من مجموعة بلدان إلى أخرى. ويبين الشكل 23 كيف تؤثر نواتج الأمن الغذائي على البلدان ذات المستويات المختلفة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. والنقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي أوسع انتشاراً في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد صراعات. ومعدلات النقص التغذوي مرتفعة بشكل خاص في الصومال (53.1 في المائة) واليمن (41.4 في المائة)، وتصل نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى 79.7 في المائة في جزر القمر، وإلى 77.4 في المائة في الصومال و50.7 في المائة في السودان. وتزايد في السنوات الأخيرة انتشار النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي في البلدان المتوسطة الدخل التي تضمّ عدداً كبيراً من اللاجئين، مثل الأردن ولبنان. وفي الأردن، ارتفعت معدلات النقص التغذوي من 6.2 في المائة في عام 2010 إلى 16.9 في المائة في عام 2020.

أما السمنة فهي أوسع انتشاراً في البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل منها في أقل البلدان نمواً. وتُسجَّل أعلى معدلات السمنة في المنطقة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بمتوسط 34.1 في المائة في عام 2016. وتقل معدلات السمنة في بلدان مثل جزر القمر أو الصومال عن 10 في المائة. وبالمثل، فنسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و59 شهراً ويعانون من زيادة الوزن هم أوسع انتشاراً في البلدان المتوسطة الدخل منهم في البلدان المنخفضة الدخل. وفي عام 2020، زادت معدلات السمنة لدى الرضع على 15 في المائة في كلٍّ من تونس والجمهورية العربية

الشكل 24. النسب المئوية للتغيّرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانتشار النقص التغذوي في المنطقة العربية انطلاقاً من مستويات خط الأساس لعام 2001

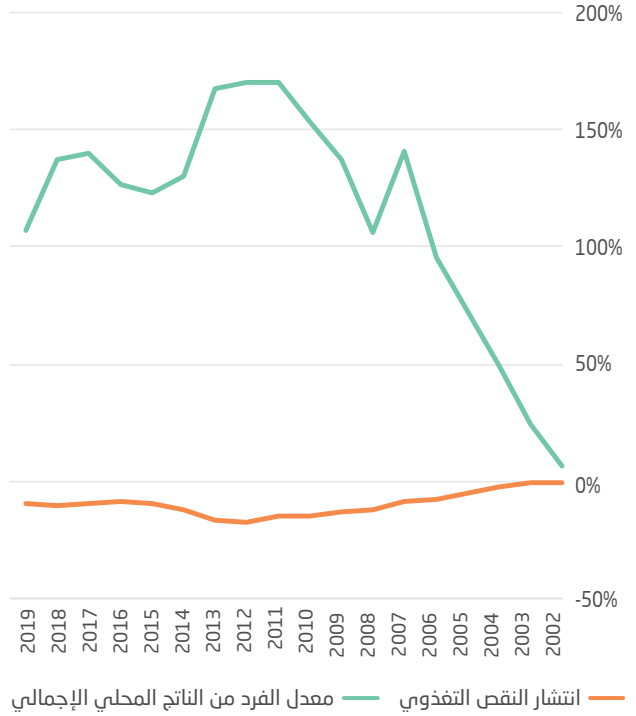

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من البنك الدولي.

الشكل 25. معدلات انتشار السمنة بين النساء بحسب الفئة الخُمسية لتوزيع الثروة والبلد

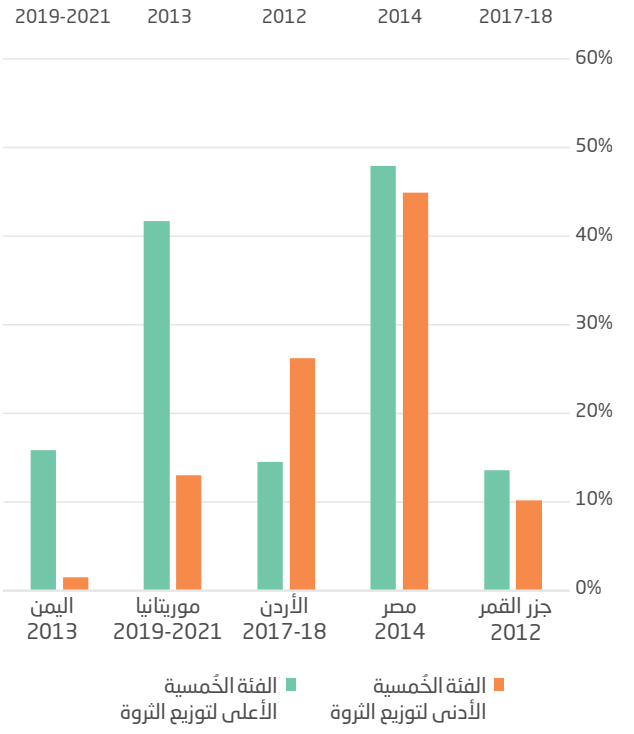

المصدر: تحليل الإسكوا استناداً إلى بيانات برنامج المسوح الديمغرافية والصحية.

السورية ولبنان وليبيا ومصر، وهي نسبة مرتفعة وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية. وبالمقابل، كانت النسبة أقل من 3 في المائة في الصومال وموريتانيا واليمن[106].

وعلى مستوى الأسرة المعيشية، ينتشر النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي غالباً بين الفئات السكانية الأشدّ فقراً وهشاشة. وقد تتبين لمحة عن العلاقة بين عدم المساواة في الدخل ونواتج من اعدام الأمن الغذائي من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي. وتُظهر مقارنة نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بتطوّر معدلات النقص التغذوي أنّ الزيادات في الثروة لم تثمر انخفاضاً في النقص التغذوي. وفي حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد زاد بأكثر من الضعف في المنطقة منذ عام 2001، لم ينخفض النقص التغذوي إلا بنسبة 1 في المائة، كما هو موضح في الشكل 24. وتؤدي ديناميات عدم المساواة إلى تمتع قلة من السكان بالمكاسب الاقتصادية، وعدم وصول هذه المكاسب إلى الشرائح العشرية الأدنى على سلّم توزيع الدخل، ما يبقي مستويات النقص التغذوي على حالها. وقد يُفسَّر هذا جزئياً بأوجه عدم المساواة بين البلدان، إذ تزايدت مستويات النقص التغذوي في الأردن ولبنان واليمن، في حين انخفضت في جيبوتي والسودان، وكان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان أعلى بكثير من معدل انخفاض انتشار النقص التغذوي.

والعلاقة بين السمنة وعدم المساواة في الدخل أكثر تعقيداً، إذ تشير دراسات إلى أنّ معدلات السمنة أعلى بين الأسر الغنية وسكان الحضر في البلدان المنخفضة الدخل، وأنه مع زيادة دخل البلدان، تتحول المعدلات الأعلى للسمنة نحو السكان الأشدّ فقراً والمناطق الريفية[107]. وبناء على هذه الفرضية، ترتفع معدلات السمنة في الأردن بين الفقراء، أما

في موريتانيا واليمن، فالسمنة أوسع انتشاراً بين الأغنياء، كما هو موضح في الشكل 25.

أما ضمن الأسرة الواحدة، فتلاحَظ اختلافات غذائية هامة تتصل بنوع الجنس. وفي جميع بلدان المنطقة العربية، ترتفع معدلات السمنة بين النساء مقارنة بالرجال، وتسجَل أكبر التفاوتات في مصر وتونس والجزائر[108]. ويسجَل في بعض الأسر سوء تغذية من وجهين: حيث يكون ضمن الأسرة الواحدة أفراد يعانون من السمنة، وآخرون يعانون من نقض التغذية.

وانعدام الأمن الغذائي هو من أقسى أشكال عدم المساواة، ويؤثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان الأساسية والكرامة الإنسانية للذين يعانون منه. وكما قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لويز آربور: "حيثما يبقى الجوع وسوء التغذية، يستحيل توفر العدالة والأمن، إذ إن العالم العادل والآمن هو الذي يمكن فيه لكل امرأة ورجل، ولكل فتاة وفتى، العيش بكرامة، من دون التساؤل عن مصدر الوجبة التالية".